هل يُصحح قانون الاحتراف مسيرة كرة القدم؟

الأندية أمام مسؤولياتها في التطبيق العملي لمواد القانون

ناصر النجار

أخيراً وبعد طول انتظار صدر قانون الاحتراف الرياضي الذي حدد النقاط الرئيسية التي يرتكز عليها الاحتراف، وهذه النقاط تحتاج إلى تفسير وتوضيح من الاتحادات الرياضية المعنية بالاحتراف، فالمطلوب اليوم من اتحاد كرة القدم تشكيل لجنة احترافية من قانونيين وخبراء لوضع قانون احتراف كروي يرتكز على النقاط الرئيسية التي جاءت في قانون الاحتراف الشامل الذي أصدرته اللجنة المركزية للاحتراف برئاسة عاطف الزيبق.

قبل الدخول في النقاط الرئيسة لمواد قانون الاحتراف علينا الإشارة إلى أمرين اثنين مهمين، أولهما: مسؤولية اتحاد كرة القدم بفرض هذا القانون على أنديته دون محاباة أو مراعاة لأحد، وعدم غض الطرف عن المخالفات التي ترتكب فيه، وإصدار عبر لجنة الانضباط والأخلاق حزمة من المواد القانونية التي تتصدى لهذه المخالفات بحزم إن تم ارتكابها أو خرقها.

ثانيهما: مسؤولية الأندية تكمن في القناعة التامة بهذا القانون والعمل على تنفيذه بكل مواده وعدم الإخلال فيه أو محاولة التلاعب على مواده، لأن فيه مصلحة كاملة لمسيرة الأندية على كل الصعد الفنية والإدارية والمالية، والمفترض أن يكون لكل ناد جهاز قانوني محترف يعمل على صياغة العقود الاحترافية بشكل مثالي يتطابق مع القانون العام ولا يظلم أحداً من طرفي العقد سواء النادي أو الألعاب أو غيره من الكوادر.

ونحن نعلم تمام العلم أن العقد شريعة المتعاقدين، لكننا وجدنا أن العقود السابقة كانت تحرج الأندية وتضعها في مأزق كبير في حالات عديدة أمام لاعبيها ومدربيها وكوادرها.

على سبيل المثال: تسمح على الدوام وفي كل موسم أن هناك (حرداً) من لاعب أو أكثر، وربما من فريق بأكمله أو المدرب لأسباب مالية أو ربما كانت فنية وإدارية، هذه الظاهرة البشعة التي تكررت كثيراً وصارت عنوان معظم مراحل الدوري في العديد من الأندية يجب أن تنتهي نهائياً، فتضلاً عن كونها ظاهرة معيبة بحق الأندية واللاعبين والأسرة الكروية، فهي ظاهرة تدل على قصور العقود وما فيها من بنود، لذلك نجد أن مواد العقود في الكثير من الأماكن لا تمنح النادي حق السيادة على اللاعبين، لذلك يحصل التمرد، والسيادة هنا تقصد بها سلطة النادي على اللاعب المحترف، وعلى الأغلب لا نجد هذه السلطة واضحة لأنها غير مقيدة بقانون، وكم من لاعب (مثلاً) يتصرف بحرية في حياته الشخصية الضارة بكونه لاعباً دون أن نجد مادة تردعه عن تصرفاته، ونؤكد هنا على أمرين اثنين، أولهما: العديد من اللاعبين يسهرون في المقاهي وهم من مدمني الدخان أو النرجيلة، وهذا في عالم كرة القدم ممنوع، وفي الاحتراف أكثر ضرراً وهي تنقص من عمر اللاعب كروياً، كما تجعله يتراجع على صعيد العاملين البدني والفني.

ثانيهما: الشغب والخروج عن أدب الملاعب والتسبب بأذية النادي سواء كانت هذه الأذية فنية، لأن خروج اللاعب من المباراة لقواعدها ولاعبيها وغياب أي خطة إستراتيجية لبناء كرة القدم وتطوير اللاعبين، لجأت هذه الأندية إلى التعاقد مع لاعبين من أندية أخرى، وللأسف درجت هذه العادة فصارت سمة كل موسم بحيث وصل عدد التعاقد مع اللاعبين عدداً مبالغاً فيه، ونذكر هنا أن بعض الأندية غيرت فريقاً بأكمله بأساسييه واحتياطييه كما حدث مع فريقي الفتوة وحطين في الموسم الماضي، وأقل فريق كان يتعاقد مع عشرة لاعبين جدد، فضلاً عن التغيير المستمر بالكوادر الإدارية والفنية في الموسم الواحد ولأكثر من مرة.

وهذا سبب كوارث في كرة القدم للأسباب التالية: على الصعيد الفني فإن التغيير المستمر باللاعبين يفقد اللاعبين الانسجام والتناغم، لذلك وجدنا فرقاً تملك أسماء مرعبة على أرض الملعب لكنها لا تحقق الأداء والنتائج ولا تقدم نصف المستوى المأمول منها، وكل ذلك بسبب غياب الانسجام بين اللاعبين الذين جاؤوا من أندية مختلفة، إضافة لذلك فإن هذه التشكيلة قد لا تنسجم مع فكر المدرب وأسلوبه، وهذا الأمر وقع في أكثر من ناد، لكن ماذا نقول عندما يتغير المدرب في الموسم الواحد أكثر من مرة؟ هذا الأمر لا يعود بالنفع على الأندية وعلى كرة القدم لأن كرة القدم تتحول في هذه الحالة إلى (شوربة)!

الناحية المهمة أيضاً أن الأندية مضطرة لدفع أثمان عقود كبيرة وكثيرة مع تراجعها عن عقودها وفسختها سواء كان الفسخ بعد مباراتين أو ثلاث مباريات من انطلاق الدوري أو بعد نهاية مرحلة الذهاب، ومن أصل ٢٣ لاعباً محترفاً لم يكمل الدوري إلا خمسة أو ستة لاعبين فقط وهو دليل على سوء الاختيار.

ثانياً: تدخل السماسرة في التعاقد مع اللاعبين كان مباشراً، وكانت لهم الكلمة المؤثرة في التعاقد، وللأسف فإن هؤلاء السماسرة اتفقوا مع بعض سماسرة موجودين داخل الأندية في هذه التعاقدات، لأنه في الأصل من المفترض أن يتم اختيار اللاعبين بدنياً وفنياً قبل توقيع العقود معهم، وهذا في أضعف الإيمان إن لم يتم النظر إلى السجل الذاتي للاعب، لذلك تساءل بأسف: من اختير اللاعبين الأجانب؟ ومن سمح لهم بالتعاقد؟ وهذه وحدها ترفع إشارات استفهام عديدة حول هذا العمل غير المحترف، وتثير شبهة كبيرة سواء بالاختيار أو طريقة التعاقد، أو حتى عند فسخ العقد، وإذا استبعدنا سوء النية، فإن سوء العمل الإداري يرمي بظلاله على واقع إدارات الأندية التي فشلت بإدارة فرقها الكروية.

ثالثاً: الوضع المالي للأندية لا يسمح بالتعاقدات مع اللاعبين الأجانب، واستغرب المراقبون كيف أن أنديتنا جميعها هرولت وراء التعاقدات هذه وهي لا تملك المال الكافي، وقد وجدت نفسها في ورطة كبيرة، فبعضها لجأ إلى المحيين لتسديد قيمة هذه العقود وبعضها الآخر لجأ إلى الاتحاد الرياضي العام واتحاد كرة القدم، وبعضها أيضاً علقت في مخاصمات مع هؤلاء اللاعبين، وبناء عليه أفلست الأندية ودخلت في العجز، وأكثر من ذلك قصّرت في تأدية واجباتها المالية تجاه لاعبيها، والتزاماتها المالية مع اتحاد كرة القدم سواء بالرسوم أو ضريبة العقود أو الغرامات المالية نتيجة العقوبات الانضباطية، كما إن بعض الأندية مدينة لبعض شركات التجهيزات الرياضية والفنادق والمطاعم وغيرهما.

وأمام هذه الصورة فإن إلغاء التعاقد مع اللاعبين المحترفين أمر يصب في مصلحة الأندية بعد أن غرقت مالياً ولم تستفد من هؤلاء اللاعبين بأي فائدة كروية.

> غياب المحاسبة سيحول القانون إلى حبر على ورق

اللاعب الأجنبي

يقصد باللاعب الأجنبي كل لاعب غير سوري سواء كان عربياً أي من أي جنسية أخرى، في قانون الاحتراف الجديد تم منع التعاقد مع اللاعب الأجنبي باستثناء ناد له مشاركة خارجية يسمح له بالتعاقد ضمن شروط، وفي أهم هذه الشروط وجود تغطية مالية لعقد اللاعب حتى لا تصل الأمور إلى مشاكل خلافية بسبب المال، فتصل هذه القضايا إلى محاكم الفيفا، ما يؤثر ذلك على الأندية بعقوبات عديدة فضلاً عن غرامات مالية تفوق أثمان العقود بأضعاف ولا ننسى هنا أجور المحاكمات والمحامين.

أما بالنسبة للشطر الأول من المنع فإن القرار كما نعتقد أنه سليم، وبنينا هذه القناعة عن تجربة أفرزتها العقود التي جرت في الموسمين الأخيرين من الدوري ووجدنا فيها التالي:

أولاً: أغلب اللاعبين الذين تم التعاقد معهم كانوا دون المستوى الفني والبدني المطلوب، لذلك فإن الأندية بسبب الفكر الثقافي الهش الذي تنتهجه بعض أنديتنا بالبحث عن اللاعب الجاهز وإهمالها لقواعدها ولاعبيها وغياب أي خطة إستراتيجية لبناء كرة القدم وتطوير اللاعبين، لجأت هذه الأندية إلى التعاقد مع لاعبين من أندية أخرى، وللأسف درجت هذه العادة فصارت سمة كل موسم بحيث وصل عدد التعاقد مع اللاعبين عدداً مبالغاً فيه، ونذكر هنا أن بعض الأندية غيرت فريقاً بأكمله بأساسييه واحتياطييه كما حدث مع فريقي الفتوة وحطين في الموسم الماضي، وأقل فريق كان يتعاقد مع عشرة لاعبين جدد، فضلاً عن التغيير المستمر بالكوادر الإدارية والفنية في الموسم الواحد ولأكثر من مرة.

وهذا سبب كوارث في كرة القدم للأسباب التالية: على الصعيد الفني فإن التغيير المستمر باللاعبين يفقد اللاعبين الانسجام والتناغم، لذلك وجدنا فرقاً تملك أسماء مرعبة على أرض الملعب لكنها لا تحقق الأداء والنتائج ولا تقدم نصف المستوى المأمول منها، وكل ذلك بسبب غياب الانسجام بين اللاعبين الذين جاؤوا من أندية مختلفة، إضافة لذلك فإن هذه التشكيلة قد لا تنسجم مع فكر المدرب وأسلوبه، وهذا الأمر وقع في أكثر من ناد، لكن ماذا نقول عندما يتغير المدرب في الموسم الواحد أكثر من مرة؟ هذا الأمر لا يعود بالنفع على الأندية وعلى كرة القدم لأن كرة القدم تتحول في هذه الحالة إلى (شوربة)!

الناحية المهمة أيضاً أن الأندية مضطرة لدفع أثمان عقود كبيرة وكثيرة مع تراجعها عن عقودها وفسختها سواء كان الفسخ بعد مباراتين أو ثلاث مباريات من انطلاق الدوري أو بعد نهاية مرحلة الذهاب، ومن أصل ٢٣ لاعباً محترفاً لم يكمل الدوري إلا خمسة أو ستة لاعبين فقط وهو دليل على سوء الاختيار.

ثانياً: تدخل السماسرة في التعاقد مع اللاعبين كان مباشراً، وكانت لهم الكلمة المؤثرة في التعاقد، وللأسف فإن هؤلاء السماسرة اتفقوا مع بعض سماسرة موجودين داخل الأندية في هذه التعاقدات، لأنه في الأصل من المفترض أن يتم اختيار اللاعبين بدنياً وفنياً قبل توقيع العقود معهم، وهذا في أضعف الإيمان إن لم يتم النظر إلى السجل الذاتي للاعب، لذلك تساءل بأسف: من اختير اللاعبين الأجانب؟ ومن سمح لهم بالتعاقد؟ وهذه وحدها ترفع إشارات استفهام عديدة حول هذا العمل غير المحترف، وتثير شبهة كبيرة سواء بالاختيار أو طريقة التعاقد، أو حتى عند فسخ العقد، وإذا استبعدنا سوء النية، فإن سوء العمل الإداري يرمي بظلاله على واقع إدارات الأندية التي فشلت بإدارة فرقها الكروية.

ثالثاً: الوضع المالي للأندية لا يسمح بالتعاقدات مع اللاعبين الأجانب، واستغرب المراقبون كيف أن أنديتنا جميعها هرولت وراء التعاقدات هذه وهي لا تملك المال الكافي، وقد وجدت نفسها في ورطة كبيرة، فبعضها لجأ إلى المحيين لتسديد قيمة هذه العقود وبعضها الآخر لجأ إلى الاتحاد الرياضي العام واتحاد كرة القدم، وبعضها أيضاً علقت في مخاصمات مع هؤلاء اللاعبين، وبناء عليه أفلست الأندية ودخلت في العجز، وأكثر من ذلك قصّرت في تأدية واجباتها المالية تجاه لاعبيها، والتزاماتها المالية مع اتحاد كرة القدم سواء بالرسوم أو ضريبة العقود أو الغرامات المالية نتيجة العقوبات الانضباطية، كما إن بعض الأندية مدينة لبعض شركات التجهيزات الرياضية والفنادق والمطاعم وغيرهما.

وأمام هذه الصورة فإن إلغاء التعاقد مع اللاعبين المحترفين أمر يصب في مصلحة الأندية بعد أن غرقت مالياً ولم تستفد من هؤلاء اللاعبين بأي فائدة كروية.

أسعار خيالية

بسبب الفكر الثقافي الهش الذي تنتهجه بعض أنديتنا بالبحث عن اللاعب الجاهز وإهمالها لقواعدها ولاعبيها وغياب أي خطة إستراتيجية لبناء كرة القدم وتطوير اللاعبين، لجأت هذه الأندية إلى التعاقد مع لاعبين من أندية أخرى، وللأسف درجت هذه العادة فصارت سمة كل موسم بحيث وصل عدد التعاقد مع اللاعبين عدداً مبالغاً فيه، ونذكر هنا أن بعض الأندية غيرت فريقاً بأكمله بأساسييه واحتياطييه كما حدث مع فريقي الفتوة وحطين في الموسم الماضي، وأقل فريق كان يتعاقد مع عشرة لاعبين جدد، فضلاً عن التغيير المستمر بالكوادر الإدارية والفنية في الموسم الواحد ولأكثر من مرة.

وهذا سبب كوارث في كرة القدم للأسباب التالية: على الصعيد الفني فإن التغيير المستمر باللاعبين يفقد اللاعبين الانسجام والتناغم، لذلك وجدنا فرقاً تملك أسماء مرعبة على أرض الملعب لكنها لا تحقق الأداء والنتائج ولا تقدم نصف المستوى المأمول منها، وكل ذلك بسبب غياب الانسجام بين اللاعبين الذين جاؤوا من أندية مختلفة، إضافة لذلك فإن هذه التشكيلة قد لا تنسجم مع فكر المدرب وأسلوبه، وهذا الأمر وقع في أكثر من ناد، لكن ماذا نقول عندما يتغير المدرب في الموسم الواحد أكثر من مرة؟ هذا الأمر لا يعود بالنفع على الأندية وعلى كرة القدم لأن كرة القدم تتحول في هذه الحالة إلى (شوربة)!

الناحية المهمة أيضاً أن الأندية مضطرة لدفع أثمان عقود كبيرة وكثيرة مع تراجعها عن عقودها وفسختها سواء كان الفسخ بعد مباراتين أو ثلاث مباريات من انطلاق الدوري أو بعد نهاية مرحلة الذهاب، ومن أصل ٢٣ لاعباً محترفاً لم يكمل الدوري إلا خمسة أو ستة لاعبين فقط وهو دليل على سوء الاختيار.

ثانياً: تدخل السماسرة في التعاقد مع اللاعبين كان مباشراً، وكانت لهم الكلمة المؤثرة في التعاقد، وللأسف فإن هؤلاء السماسرة اتفقوا مع بعض سماسرة موجودين داخل الأندية في هذه التعاقدات، لأنه في الأصل من المفترض أن يتم اختيار اللاعبين بدنياً وفنياً قبل توقيع العقود معهم، وهذا في أضعف الإيمان إن لم يتم النظر إلى السجل الذاتي للاعب، لذلك تساءل بأسف: من اختير اللاعبين الأجانب؟ ومن سمح لهم بالتعاقد؟ وهذه وحدها ترفع إشارات استفهام عديدة حول هذا العمل غير المحترف، وتثير شبهة كبيرة سواء بالاختيار أو طريقة التعاقد، أو حتى عند فسخ العقد، وإذا استبعدنا سوء النية، فإن سوء العمل الإداري يرمي بظلاله على واقع إدارات الأندية التي فشلت بإدارة فرقها الكروية.

ثالثاً: الوضع المالي للأندية لا يسمح بالتعاقدات مع اللاعبين الأجانب، واستغرب المراقبون كيف أن أنديتنا جميعها هرولت وراء التعاقدات هذه وهي لا تملك المال الكافي، وقد وجدت نفسها في ورطة كبيرة، فبعضها لجأ إلى المحيين لتسديد قيمة هذه العقود وبعضها الآخر لجأ إلى الاتحاد الرياضي العام واتحاد كرة القدم، وبعضها أيضاً علقت في مخاصمات مع هؤلاء اللاعبين، وبناء عليه أفلست الأندية ودخلت في العجز، وأكثر من ذلك قصّرت في تأدية واجباتها المالية تجاه لاعبيها، والتزاماتها المالية مع اتحاد كرة القدم سواء بالرسوم أو ضريبة العقود أو الغرامات المالية نتيجة العقوبات الانضباطية، كما إن بعض الأندية مدينة لبعض شركات التجهيزات الرياضية والفنادق والمطاعم وغيرهما.

وأمام هذه الصورة فإن إلغاء التعاقد مع اللاعبين المحترفين أمر يصب في مصلحة الأندية بعد أن غرقت مالياً ولم تستفد من هؤلاء اللاعبين بأي فائدة كروية.

سلة الوحدة تبشر بالخير والإدارة تثبّت مشاركتها بدوري وصل

مهند الحسني

حققت سلة نادي الوحدة لقب بطولة الدوري لسلة المحترفين للمرة الثانية على التوالي والحادية عشرة في تاريخ النادي، وجاء هذا الإنجاز بعد منافسة قوية ورحلة طويلة من المنافسات ونجح الوحدة في تجاوز جميع المنغصات وظفر باللقب عن جدارة واستحقاق.

فريق الوحدة اغتنم رياح الحظ وحقق معادلة الأداء والنتيجة، وهذا ذكرنا بأداء الجوقة الوحداوية في أيام الخوالي، حيث بلغت مجموعته درجة الإقناع والإمتاع، ونجح العريشة وزملاؤه في رسم لوحة أنيقة زينتها أبراجه العالية، الوحدة أثبت أنه الأكثر تحضيراً والأفضل تركيزاً والأميز جماعية من خلال انضباطه التكتيكي داخل الملعب في الشقين الهجومي والدفاعي، وظهرت مقدرة لاعبيه على التحكم بمجريات أي لقاء واستعادة أي فارق وامتلاك الدفة والعودة بقوة.

هذا الموسم كان استثنائياً لسلة الوحدة، حيث اعتلت منصة التتويج في أكثر من مرة وجاءت نتائجها جيدة تؤكد حسن خطوات الإدارة الصحيحة.

فالإدارة الجديدة ورغم توليها مهامها منذ أربعة أشهر نجحت في تأمين كل متطلبات اللعبة ما عجزت عنه الإدارة السابقة بسنوات طويلة، حيث أمنت جميع المستحقات المالية للاعبي الفرق وتمشي بخطا واضحة وسريعة في إعادة إحياء صالة النادي التي توقفت التدريبات فيها بسبب عطل كبير في أرضيتها، وستكون قيد الاستخدام في الأيام القليلة المقبلة، ولم يتوقف نشاط الإدارة بل نجحت في تسوية جميع الخلافات والشكاوي التي تقدم بها بعض اللاعبين لاتحاد السلة وتم دفع المستحقات المتوقفة منذ سنوات وحلّت جميع المنغصات، وهناك خطوات جديدة ستكون جيدة ومفيدة لجميع مفاصل سلة الوحدة في المرحلة القادمة.

أرقام ونتائج

بعد أن أسدلت الستارة على منافسات الموسم السلوي (٢٠٢٣-٢٠٢٤) بتتويج الوحدة بلقب دوري الرجال للسنة الثانية تواليا، والحادية عشرة في تاريخه، حسم سلسلة الدور النهائي مع الكرامة لمصلحته بأربعة انتصارات متتالية.

يعتبر هذا التتويج هو الثاني للوحدة هذا الموسم، وقد سبقه فريق الناشئات دون (١٨ عاماً) تحت قيادة المدربة القديرة البزابيت سيمون، كما حلّت فرق الوحدة في مركز الوصافة في أربع مسابقات (دوري الناشئين دون ١٨ عاماً، وكأس الرجال، وكأس السيدات، ودوري السيدات).

الإنجاز بالأرقام

كان التتويج بلقب دوري الرجال هذا الموسم مستحقاً، حيث تصدر الوحدة الدوري المنتظم بعشرة انتصارات مقابل أربع خسارات، حيث فاز ذهاباً بست مباريات، على الكرامة (٨٧-٧٠) وعلى الوثبة (٨٩-٦٤) وعلى الأهلي (٩٠-٨٠) وعلى الجيش (٧٩-٦٥) وعلى الحرية (٨٦-٧٨) وعلى النواعير (٨٩-٨٣) وكانت خسارته الوحيدة في المرحلة الأخير للذهاب أمام الجلاء (٦٥-٨٨).

وفي مرحلة الإياب خسر أمام الكرامة (٧٦-٧٩) وفاز على الوثبة (١٠٠-٦٠) وعاد وخسر أمام الأهلي (٧٤-٨٢) وأمام الجيش (٨٠-٩٤) وفاز على الحرية (٩١-٧٣) وعلى النواعير (٨٧-٧٩) وعلى الجلاء (٧٤-٦١).

وباعتباره متصدراً للدوري المنتظم، تأهل الوحدة إلى الدور نصف النهائي مباشرة، ولعب أمام الجلاء وحقق الفوز في ثلاث مباريات، مقابل خسارة واحدة، حيث فاز في دمشق (١٠٦-١٠٤) و(٩١-٧٣) وخسر الثالثة في حلب (٦٦-٧٤) وحسم الرابعة لمصلحته في حلب أيضاً (٨٤-٧٩).

وفي الدور النهائي حقق أربعة انتصارات على الكرامة، في دمشق (٨٥-٦٥) و(٨٤-٨١) ومثلهما في حمص (٨٧-٨٦) و(١٠٧-١٠١) بعد التمديد (٨٧-٨٧).

أبطال اللقب

تعاقد فريق الوحدة خلال الموسم الفائت مع خمسة لاعبين أجانب، حيث شارك كل من جومارو براون، وإسحق بانكس في الدوري المنتظم، وستيفن سميث في الأدوار الإقصائية قبل الاستغناء عنه، بينما تعاقد مع كل من جميل أرتيس ودونتي لامونت في الدور النهائي.

أما بقية اللاعبين المتوّجين هذا الموسم فهم:

محمد أوطه باشي- جوزيف زلعوم- وائل جليلاتي- مجد عربشة- طارق الجابي- ميشال غيث- عبد الوهاب الحموي- شريف العش- كمال جنبلاط- محي الدين قصيللي- عبد الله الحلبي- أنس الحجي- عدي حمد.

وقاد الفريق مدرباً اللبناني مروان خليل ومساعده مواطنه ميكايل ميكاياليان ولاعب الوحدة السابق يوسف المناع.

تثبيت المشاركة

نجح القائمون على اللعبة في تثبيت مشاركة فريق الرجال بدوري غرب آسيا (وصل) في نسخته الثالثة، في خطوة جيدة تؤكد نية الإدارة في تحقيق نتائج جيدة ومغايرة عن نتائجها بالنسخة السابقة، حيث جاء الوحدة في المشاركة الماضية مع أندية الرياضي اللبناني والشرطة العراقي، حيث حقق الوحدة فوزاً وحيداً على فريق الشرطة العراقي بصالة الفيحاء في لقاء الذهاب بواقع ٧٤-٧٠، وخسر في لقاء الإياب ٥٢-٧٩، وخسر لقاءي الرياضي اللبناني، كما خسر في مباريات الملحق أمام الحكمة اللبناني.

هل يسد علي نجيب فراغ تشرين الإداري؟

اللاذقية - أدونيس حسن

أسابيع عصيبة مرت على نادي تشرين أسفر عنها تأجيل انعقاد المؤتمر السنوي للنادي الأصفر والأحمر حتى تاريخ ٢٥-٧-٢٠٢٤، بعدما كان مقرراً إجراؤه في التاسع من الشهر الحالي.

وجاء هذا التأجيل بعد خلو قائمة المرشحين من أي اسم كفؤ لقيادة النادي في الفترة القادمة، وهو أمر مبرر ومنطقي نتيجة البنية المتهالكة لنادي الدم والذهب، وقلة مداخيل الاستثمارات التي تمكنه من الوصول للاكتفاء الذاتي، وهو ما يحتم تقديم مليارات الليرات من جيوب المرشحين الشخصية إذا أرادوا صناعة إنجاز ما.

وفي ظل هذه الظروف يطفو اسم علي نجيب مجدداً على السطح لاستلام رئاسة النادي بتوفي فترة رئاسية ثالثة وسد الفراغ الإداري الحاصل رفقة عدد من الأعضاء، منهم من يخوض تجربته الإدارية الأولى.

ابن الجبل كما يحب أن يكّنى، سبق له تسلم رئاسة نادي تشرين في مناسبتين، في شهر آذار من عام ٢٠١٩ وذلك لعدم الانسجام، ليخلفه مصطفى خباز الذي شكل وجوده الخطوة الأولى نحو أمجاد النسور في السنوات القليلة الماضية.

إضافة لمنصب «الريس» سبق لنجيب إقالة عبد الناصر مكيس وماهر قاسم رغم توضيح تشرين في صدارة الدوري مع المدربين السابقين.

هذه التخبطات عجلت بحل إدارة نجيب في شهر آذار من عام ٢٠١٩ وذلك لعدم الانسجام، ليخلفه مصطفى خباز الذي شكل وجوده الخطوة الأولى نحو أمجاد النسور في السنوات القليلة الماضية.

إضافة لمنصب «الريس» سبق لنجيب الحضور في عدة إدارات بصفة عضو، آخرها موسم ٢٠١٧-٢٠١٨، تحت رئاسة معاوية جعفر، والتي حصد خلالها شباب تشرين دوريهم الأول، في حين حل فريق الرجال في المركز الرابع رغم احتوائه على تشكيلة يعاب عليها عدم المنافسة على بطولة الدوري، لكونها ضمت محمود البحر وعبد الإله حفيان ومحمد مرمور ومحمود خدوح وخالد كوجلي وغيرهم من اللاعبين المخضرمين.

وبرغم بعض التحفظات من الشارع التشريني حول وجوده في سدة رئاسة النادي، إلا أن علي نجيب يبقى الاسم الأفضل لاستلام زمام الأمور في ظل الظروف الحالية، نظراً لابتعاد جميع الإدارات السابقة عن تلك المهمة المستحيلة، إضافة لخبراته الإدارية السابقة التي تمكنه من قيادة نادٍ بحجم تشرين.

بسام بلال: مللنا تأجيل بطولة الناشئين

طرطوس- ممدوح علي

كشف لـ«الوطن» الكابتن بسام بلال مدرب ناشئي نادي شرطة طرطوس أن فريقه مازال ينتظر موعد إقامة نهائيات بطولة القطر للناشئين حيث قال: لقد مللنا من التأجيل، ولا نعلم سبب التأجيل، لكن على الأرجح كثرة هذه التأجيلات سوف تؤدي إلى إلغاء البطولة وعدم إقامتها لأنه ليس من المعقول أن تقام البطولة بعد انعقاد الجمعية العمومية المقررة يوم الاثنين القادم، لأنه حينها نكون قد دخلنا في الموسم الكروي القادم وهناك تحديد لأعمار ومواليد جديدة لهذه الفئة.

وكان من الأفضل لو أقيمت البطولة في موعدها ونحن كفريق استعددنا بشكل جيد ولائق ولعبنا عدة مباريات تحضيرية كانت نتائجها جيدة، لكن مع كل أسف أصاب الإحباط جميع اللاعبين وهم مازالوا ينتظرون موعد انطلاق البطولة التي على ما اعتقد وكما ذكرت أعلاه بأنها لن تقام.

بدوره رئيس نادي بانياس الرياضي الكابتن جورج الياس أبدى انزعاجه من تأجيل البطولة وتساءل هل من المعقول ألا يتم تحديد موعد ثابت لها ونحن كفريق بانياس بطل محافظة طرطوس للأشبال ننتظر موعد انطلاق البطولة لأننا إكبارة صرفنا الكثير من المال على تحضير الفريق ومن حق اللاعبين الذين التزموا مع النادي أن يشاركوا بمباريات نوعية كهذه، وأعتقد بأنهم سيحققون نتائج إيجابية لأن الفريق يملك عناصر جيدة.